تخفيض سعر الخصم لأدنى مستوى تاريخي ليبلغ 1,5٪.. تماشياً مع تخفيض «الفيدرالي الأميركي» الفائدة على الدولار 1٪

قرارات «المركزي» تخفف من هلع الأسواق

د.محمد الهاشل

أحمد مغربي ـ مصطفى صالح

قرر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي أمس تخفيض سعر الخصم بواقع 1٪ (من 2,5٪ إلى 1,5٪) بداية من 17 مارس الجاري، وهو المستوى الأدنى تاريخيا، مستهدفا بذلك تخفيض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات، لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي.

ويأتي قرار «المركزي» في إطار الإجراءات الاحترازية التي يتخذها لمواجهة الأوضاع الاستثنائية وتداعيات الانتشار الواسع على الصعيد الدولي لفيروس كورونا المستجد، بما لذلك من تبعات سلبية مؤثرة على النمو الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والمصرفي في البلاد، وفي ضوء التراجع الذي شهدته أسعار النفط وما له من انعكاسات على الموازنة العامة للدولة، وقرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي الاخير بتخفيض سعر الفائدة على الدولار بواقع 1٪.

بنوك قوية

وفي هذا السياق اشار محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل إلى أن البنك قام أيضا بتاريخ 4 مارس 2020 بتخفيض سعر الخصم بواقع ربع نقطة مئوية، وذلك لاتساع هامش سعر الفائدة لصالح الدينار الكويتي مقارنة بسعر الفائدة على الدولار في ضوء تخفيضات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لسعر الفائدة، بما يترتب عليه من توفر هوامش مريحة للمحافظة على تنافسية الدينار.

وأكد المحافظ قوة أوضاع مصارفنا الوطنية وقدرتها على مقاومة الصدمات الخارجية بما يتوافر لديها من مصادات مالية قوية تعكسها سلامة مؤشراتها المالية ومتانتها، منوها إلى أن هذه البنوك ستظل قادرة على مواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية حتى في ظل أوضاع ضاغطة، وأخذا بعين الاعتبار ما يوفره ضمان الدولة للودائع من دعم لاستقرار القطاع المصرفي ومن ثم تعزيز الثقة بقوة واستقرار الدينار الكويتي.

وأوضح الهاشل أن قوة القطاع المصرفي قد تعززت نتيجة حصافة السياسات النقدية والرقابية التي يطبقها بنك الكويت المركزي، والتي تتمثل أهم ثوابتها في تطبيق سياسة سعر صرف مستقرة، مع تحديد أسعار الفائدة الملائمة للأوضاع الاقتصادية المحلية، وتنظيم مستويات السيولة، بالإضافة إلى تدعيم القواعد الرأسمالية للبنوك وبناء المخصصات الاحترازية والمصدات المالية الرقابية، وهذا ما تشيد به تقارير بعثة خبراء صندوق النقد الدولي ووكالات التصنيف العالمية.

واختتم المحافظ تصريحه مؤكدا أن بنك الكويت المركزي يتابع بيقظة التطورات الاقتصادية العالمية ويرصد انعكاساتها على أداء الأسواق المحلية والوضع المصرفي وأنه لن يتردد في اتخاذ التدابير المناسبة على صعيد تطبيق أدوات السياسة النقدية وأدوات السياسة الرقابية من أجل ترسيخ دعائم المحافظة على الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

قرارات حصيفة

وفي سياق متصل، قال مصدر مسؤول لـ«الأنباء» ان قرار بنك الكويت المركزي بخفض معدلات الفائدة أمس تتماشي مع قرار الاحتياطي الفيدرالي بخفض معدلات الفائدة الأميركية إلى الصفر، بالاضافة إلى التخفيف من حالة الهلع الكبيرة التي تعيشها الأسواق المالية العالمية التي تشهد انخفاضات حادة على مدار الاسابيع الماضية، مشيرا الى ان خفض معدلات الفائدة لن يكون له تأثير ملموس كبير على البورصة الكويتية.

وأشار المصدر إلى ان أهم قرار اتخذه «المركزي» هو وقف تسييل الرهونات المضمونة لديها مقابل القروض وعمليات التمويل الممنوحة للعملاء، إلى حين استقرار الأسواق وتحسن الأوضاع الاقتصادية.

وبين ان الأسواق تمر بحالة هلع كبيرة وهو ما لاحظناه أمس في افتتاح السوق الكويتي، وبمجرد افتتاح السوق الأوروبي وبدأ ينهار رأينا السوق الكويتي في الانخفاض بنسب وصلت الى 2 و3٪ حتى وصل إلى 5٪.

وقال ان الشركات بدأت في عقد جمعياتها العمومية عن السنة المالية المنتهية في 2019 وذلك تمهيدا لإقرار التوزيعات السنوية على المساهمين وهذا الامر يعتبر ذا أولوية خاصة لصغار المستثمرين.

«المركزي» يستخدم أدواته.. ويخفض «الريبو» 1٪

بالتزامن مع تخفيض سعر الخصم، قرر «المركزي» أمس خفض هيكل أسعار الفائدة لأدوات إدارة السيولة، ليتراجع بذلك سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء أو ما يعرف باسم «الريبو» مع البنوك بنسبة 1٪، لتصبح سعر إعادة الشراء لليلة واحدة بنحو 1٪ بدلا من 2٪، كما خفض الريبو لمدة أسبوع من 2,25٪ إلى 1,25٪، ولمدة شهر من 2,75٪ إلى 1,75٪. وتفسر السوق المصرفية قرار خفض سعر الريبو كمحاولة من «المركزي» لاستخدام أدواته المتاحة لإعطاء هامش للبنوك بتحريك الفائدة على الودائع وتعزيز جاذبية الدينار مقابل الدولار، بالإضافة الى دعم ميزانيات البنوك.

خبراء لـ «الأنباء»: القرار إيجابي للاقتصاد.. لكن تبعاته ستتأجل لحين تحسن الأوضاع

يوسف لازم ـ باهي أحمد

قال عدد من الخبراء الماليين إن قرار المركزي التاريخي بخفض سعر الخصم إلى 1,5٪ يأتي تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الاقتصاد العالمي جراء تفشي وباء فيروس كورونا المستجد، مشيرين الى ان القرار يسهم في زيادة معدل الإنفاق الاستهلاكي نتيجة لانخفاض تكلفة القروض بالنسبة للأفراد، إضافة إلى زيادة وتيرة التوسع في المشروعات وتنفيذ الجديد منها نتيجة لتحفيز هذا الخفض للشركات لطلب المزيد من القروض.

وأشاروا إلى أن تراجع أرباح البنوك نتيجة لهذا الخفض لن يكون ذا سلبية تذكر في ظل زيادة معدلات الطلب للقروض.

وذكروا ان هذا الخفض سيكون له إيجابية كبيرة على القطاع الخاص إذ سيسهم في زيادة نشاطه نتيجة لتحفيزه الشركات والمصانع لطلب المزيد من القروض، ولكنهم أشاروا الى ان هذا القرار لن يكون له تأثير على الوضع المصرفي بزيادة الاقتراض في الوقت الحالي، وذلك نظرا للأوضاع الحالية وإغلاق البنوك لأعمالها، وعدم قبول الأفرع المصرفية العاملة حاليا للمعاملات الكبيرة مثل القروض وغيرها.. وفيما يلي التفاصيل:

السلمي: خطوة لتدارك الأمور وإنعاش الاقتصاد

صالح السلمي

قال رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات الاستثمار صالح السلمي ان الخطوة التي قام بنها بنك الكويت المركزي مطلوبة وصحيحة في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية التي يعيشها العالم من ركود شديد في الاقتصاد.

وأضاف السلمي ان المركزي بهذه الخطوة استطاع تدارك الأمور قبل أن تصل إلى مرحلة سيئة متعلقة باقتصاد الدولة بالكامل وأن «المركزي» تدارك بعض المشاكل التي قد يعاني منها المستثمرون في الفترة الحالية وهي بالتأكيد خطوة ممتازة وفي وقت جيد سيستفيد منها المستثمرون بشكل كبير. وأشار إلى أن هذه الخطوة من شأنها أن تحفز الاستثمارات الخاصة في الكويت، وانعكاس ذلك بالتبعية على متطلبات تلك الاستثمارات من مشاريع وبنى تحتية وتوظيف، ناهيك عن تزايد النمو في القطاع الاستهلاكي، وهو المأمول من مؤسسات ضخمة وعريقة في ظل الأوضاع الحالية حيث انهم بتلك الخطوة الاستباقية يبعث برسائل للجميع بأن الاقتصاد الوطني متين ولن يتأثر على المدى القريب بأي ظروف استثنائية قد تضرب الاقتصاد العالمي وتعصف به.

الموسى: الشركات الصغيرة الأكثر تضرراً بالأزمة الحالية

علي الموسى

قال وزير التخطيط الأسبق علي الموسى إن تخفيض سعر الفائدة جاء تحت مظلة الجهود المستمرة للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، بما في ذلك حرص «المركزي» على تعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي غير التضخمي للقطاعات غير النفطية، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية، باعتبارها ثوابت راسخة للتوجهات الأساسية للسياسة النقدية التي تستهدف تعزيز الاستقرار النقدي في الدولة.

وأضاف الموسى ان المركزي عليه دور كبير في تلك الظروف التي يشهدها العالم من ركود في الاقتصاد، حيث انه بتلك الخطوة يستهدف الشركات الكبيرة التي تفرق معها 0,25٪ من الفائدة، وأن تلك الخطوة لن تفيد صغار المستثمرين بشكل كبير بل انها تعود بالنفع على الشركات الكبرى، موضحا ان الاقتصاد يحتاج إلى حلول شاملة، أبرزها خلق المزيد من الأموال، في ظل اعتماد البلاد بشكل رئيسي على مدى الإنفاق الحكومي الذي يعد المصدر الرئيسي لخلق الأموال.

الحميضي: «المركزي» عزز بيئة الاستقرار الاقتصادي

بدر الحميضي

قال وزير المالية الأسبق بدر الحميضي إن الإجراءات الاحترازية التي اتخذها بنك الكويت المركزي لمواجهة الأوضاع الاستثنائية وتداعيات الانتشار الواسع على الصعيد الدولي لفيروس كورونا المستجد، خطوة إيجابية لتهدئة الأوضاع الاقتصادية في الوقت الراهن، مشيرا إلى ان خفض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات تعزز بيئة مستقرة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، لما يشهده السوقان المحلي والعالمي من تبعات سلبية مؤثرة على النمو الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والمصرفي في البلاد. وأضاف الحميضي ان الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الخدماتية من المطاعم والفنادق وغيرهما من الانشطة تأثرت بهذه الأزمة، وهذه الأنشطة جزء من عملها الاقتراض من البنوك لتوسع أعمالها، في حين ان هذه الأنشطة والقطاعات توقفت أعمالها بشكل كامل لتقف ايضا إيراداتها المالية والتي كان جزء منها يأتي ضمن سداد القرض مع الفوائد، وهنا جاءت خطوة بنك الكويت المركزي الايجابية في التدخل السريع بخفض الفائدة.

الفارس: الإجراءات تشجع على الاقتراض

أحمد الفارس

رأى الخبير المالي ورئيس جمعية المحاسبين الأسبق أحمد الفارس ان الإجراءات الاحترازية التي اتخذها بنك الكويت المركزي بخفض سعر الخصم، تصب في مصلحة الاقتصاد الكويتي من جانب تحفيز البنوك على استمرارية تقديم القروض للمشروعات الاستثمارية والتجارية، مقابل ان انخفاض الفائدة يحفز المستثمرين على الاقتراض للمحافظة قدر المستطاع على حركة الدوران الاقتصادي في البلاد، حيث ان مستوى خفض الفائدة هو المستوى الأدنى تاريخيا، مستهدفا بذلك خفض تكلفة الاقتراض لجميع القطاعات الاقتصادية من أفراد ومؤسسات، لتعزيز بيئة داعمة للنمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي. وأكد الفارس انه في ظل مواجهة الأوضاع الاستثنائية وتداعيات الانتشار الواسع على الصعيد الدولي لفيروس كورونا المستجد، واجه المركزي هذه التداعيات بخفض الفائدة وهو تصرف حكيم وإيجابي لما له اثر مستقبلي خلال هذه الفترة التي أدت إلى حالة ركود، لينتشل المركزي الاقتصاد الكويتي بشكل عام هذا الركود بسرعة إصدار إجراءات استثنائية تحد من مخاطر الركود.